

الحكم على القاصم من ارجاء الحرة وفي الطور ايضا اذا غاب عن اسمه ولم يوجد ما يدين عليها
 منه فالاشباع ونزوح امر الولد ويعنى المدونة من المنكاح الثاني من ابن بولس فيما نطق
 مسبهة وعن ابن ابي زيد وانما يكون الاقامة مسبهة وثلاثا من حق الزوج كما كان له
 عزها والا فالحق لها ولا يلزمه وهو قول ابن جيب والظاهر من مذهب اصحابنا انها
 تزكيتها لهما عموم وهو موطى **قوله** وعلى الاول حمل المدونة الوصف من الطوار
 وعزها وعدها بضمع على العموم وهو قول في الذهب وهو والصواب اليوم يثبت وعزها
 من البلاد الذي يرضى الزوج وهذا الزمان معزوه على الزوجة واشتار المهر
 الموضى بها وما في بلد لا يثبت من ذلك فالصواب ما قاله ابن جيب واختلف المذهب
 بعد وجوبه هل يجوز لها يفتي عليه به او لا يفتي عليه اقول لما فيه من اللبس
 وام تركه متى شأ في ذلك معلوم **قوله** ان ابن ابي زيد وغيره مما يجب على المروءة
 من خدمة زوجها **قوله** ان مذهب ابن القاسم ليس عليه من خدمة زوجها
 شيء السنة في ماله وعن ابن الماحسون واصبح من اولادهم وكانته هي ذاب و
 في صدقها وكثيره لا خدمته من عزول وطبخ وليس وعزها وكثيره ولو لم يكن ذلك
 وليس في صدقها ما يثبت في ذلك ما ليس عليه اخداما وعليها الخدمة السابعة من
 عن وطبخ وليس وفرض واستقاما اذا كان معها وعمل البيت كله ولو كان زوجها
 وجاله منها او اشتغل بالزراعة او غيرها من امورها في خدمته ولو كانت دروسه
 في البعد واستقر في بلده على غنوك ولا يفتي بحال ولا يفتي ليس عليه اخداما مطلقا عليه
 اللين من السابعة ولو كانت شريفة كالمسبية وعن ربيعة ومالك في الحرة في وقت
 ما يقول ابن الماحسون **قوله** اما قول ابن القاسم في مجال وفي بطن ان هذا
 على ما توك من النساء فهو بعد ان يجده **قوله** واوله وفا بعد كان من ربيعة به في
 تزويجا هذا ما يثبت في الحرة ايضا وانما الامور ان يقال لها لا يلزمها خدمة في حق
 احد يقول ابن القاسم لا يثبت بها بطن هي او يعوان تزكيتها في حق نفسه ايضا او
 لواعة او فراغا فلا يرضى عنها بل عليه الا بعد في حله ولا يجزها ولو سقطت من عنده او
 اعرض عنها او يفتي بسبب هذا فلا يفتي عليه الا ان يسجد الا هو من ارادته ردها
 للرجال ويوجب لها فلا يفتي في ذلك وكان صداقها ما لا يخدم من زوجها
 الامور والشفقة في حق ان فالخدمة كانت نظير وان اسما كانت تصومس فوسن اوزر وارها
 كانت ترضى به وهي مدمه في مثل هذه او تبتا الا انصارا من الكفا في العزوب وغير ذلك من ذلك
 وكانت امروءة الى له رد كما الماخلة بنتها كسبه ودخل عليها فقال ابنتك معي وروايتها
 او حرم قد تزوجها وبخولت الكسبه في كفة ففانها لا يباح صاحب رسول الله ولكن العروس
 تجوز بها فلو ان يدخلها ففانها في سبيل الله اقول انك حر او كملك حر او كملك حر او كملك حر
 الحر والنزول على كان المليل وقد فانت له فتم فالحق المليل ففانها لها اخدمته

المروءة من الخدمة

تعمل

بوجاه الله وما كان السلف يراى هذا لك غلبا ولا يجرها ان ذلك ليس عليها ولا غيرها اذا
 خدمت قبل واستحسن وطهر بنيتها الا في الجمل المصعب لا يصح لها وما خاف على النوا
 ما يلزم من ذلك واما على قول ابن الماحسون فكذلك يبيع وساقط على المراهقة فيه
 وله ان يسهل عنها في الموقد الاخذ اذا ماتت على العمل وهو امته منة ان قصر على العمل
 او تركت ان يحول عليها حلقه فالمدونة هذه المسماة في الامور واخذ من الاشفاق واما
 لو قصر في زمن ذلك فليهدم من واجباتها سيما فذلك له وكذا الواعظ من غير اذى ولا
 علم لكن كراهة لها ولعلها على ما يثبت في قول ابن القاسم ان يسهلها على نفسها من خدمتها
 على قول ابن الماحسون وكذا اما يخدمه من امره عن اذنية فله سواها كما يسأل ما يخدمه من اخوانه
 ولا يلبسها واذا ذلك ما يثبت في انها ففانها لخدمة وان اشبع قوله ان رابت مواخذتها
 فيجد عليها او يفتيها وهذا السن عليه مراعاة وفيها لفتنا كفا **قوله** اخذ
 من قوله في المدونة ليس على المروءة من خدمة زوجها شيء مالا في العتقة والسيطرة
 الا يلزمها من خدمتها بنتها في ولا يفتي ولا يفتي الا ان يطرح الا لئلا اصحاب الصنعة
 التي لم يفتي لزوجها طمحت لعزها وهو قول يفتي عن قول ابن جيب وقال ابن
 حوز من ادعى على المروءة ان يخدم خدمة متبها فان كانت حرة قد وطختها الامور والفتي
 في مصالح المتزولة وان كانت ذميمة فعلها الكسب والذم من وطبخ القدر وعليها استقاما الحساء
 ان كانت عادية البلاد فله اعدله يوجب من يزارها او مما يوجب من منزلها وخف وقد
 قال اصحاب خدمته المتكلمين من نعتها اني كلامه من النبيها ت وكان يفتي ابو محمد
 الشيباني رحمه الله عن بعض الحضريين من شيوخه مني وخا انه انتد امرأته ان
 صنف الحشر وكان فاضي ابي قتادة اوضح يد هامل العجن فامروز وجها بشر اخدام
 تحدمها وجات به وبه تشكو اشدة خدمتها من الحنن وعمل الماء والطبخ وغيرها ذلك
 من خدمة البادية ومشتقتها فامرهابا ان يفتي معه ونفا من على ذلك قال لا ينسأ
 البوادي دخل على ذلك بخلاف قوله **قوله** ولعل هذا ابوذي الجبيل في الشراح
 والاعراف ان كانت عادية محتاجة لا يفتي كما تقدم لها زوجه في اذ كانت العادة اسما
 الزوج مع صهوه اتم نكاح ولو اقله اهل **قوله** السيد يفتي ان استخلفت
 رجلا يزوجها من رجل يصادق معلوم في زوجها يفتي بتمام فمدمه اراد الزوج المعجول
 فاقبته ويؤيدها ولا انا كانت وكلت فلا نوانه زوجها صديقا ومعلوم ودخل لها
 هذا الزوج وحملت فمدمه امهر وفتت امرها لفا حتى ما مستقفا **قوله** اما
 بحث عن بنته الوكالة والعقد الاول على الوجه الكامل فاقبته ومدمه والمضمود وان توفرت
 بكل وجه منها ومن الشراعتهم في ذلك منه مع البينة ورضي الزوج في وقت شهود اذ
 كان يخدم ذلك ووجد بنته باله فلانما زوجها من ففان ورضي ووجد من يشهد عليها